بيان صحفي

وزراء المالية الأفارقة يدعون إلى دعم فوري بمبلغ 100 مليار دولار والإقرار بعمق الأزمة وبأن التعافي منها سيأخذ وقتاً أطول

الاجتماع الثاني عبر الإنترنت، في 31 مارس 2020

في سياق تفشي فايروس كورونا في أفريقيا، عقد الاجتماع الثاني عبر الإنترنت لوزراء المالية الأفارقة في 31 مارس 2020، بعد الاجتماع الأول الذي انعقد في 19 مارس 2020. في ذلك الوقت ، تم تأكيد 633 حالة إصابة بالفيروس، في 35 دولة مع 17 حالة وفاة. وحتى 31 مارس 2020 ، ارتفع هذا العدد إلى 5,318 حالة مؤكدة و 175 حالة وفاة في 46 دولة. الجزائر ومصر وجنوب أفريقيا هي البلدان الثلاثة الأكثر تضرراً.

وأكد الوزراء على أنه تم اتخاذ التدابير المناسبة للحد من انتشار مرض فايروس كورونا 19 وآثاره السلبية. وقد شددوا على أن الأولوية هي إنقاذ الأرواح من خلال مواصلة الجهود لزيادة التوعية، وإدارة العواقب الاجتماعية للإبعاد والإغلاق الاجتماعي، مع التركيز على فئات السكان الأكثر هشاشة.

ركز الاجتماع على خمس قضايا رئيسية هي الصحة والأزمة الإنسانية؛ الحاجة إلى تخفيف عبء الديون والتحفيز المالي لجميع البلدان؛ إيجاد السيولة للقطاع الخاص ولاسيما قطاعات الخدمات والسياحة وشركات الطيران والمقاولات الصغيرة والمتوسطة؛ الدعوة إلى سياسة منسقة للبيئة التجارية؛ وأخيرًا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدارة أفضل للأزمة بدءاً من التوعية، إلى المساءلة والشفافية.

الأزمة الصحية والإنسانية:

واتفق الوزراء على أن أهم الخطوات التي يتعين اتخاذها هي التأكد من أن البلدان تقدم الدعم الكافي للعاملين الصحيين في الخطوط الأمامية، كالممرضات والأطباء، وأن البلدان لديها إمكانية الوصول إلى الإمدادات الكافية، بما في ذلك أدوات الاختبار، والأقنعة، ومرافق العزل، وأجهزة التنفس الاصطناعي. كما تم الاتفاق على أن تجربة البلدان والمناطق التي كان للفايروس فيها بالفعل تأثير مدمر قد شحذت ضرورة الاستجابة التي اتبعت مقاربة "المجتمع والاقتصاد بالكامل".

ودعا الوزراء القيادات الأفريقية إلى التضامن والإبداع من جميع مناحي الحياة، بما في ذلك من ممثلي القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، والزعماء الدينيين، ووسائل الإعلام والمؤثرين الاجتماعيين، لتبادل رسائل الصحة العامة التي تتسم بالدقة والمسؤولية وتقديم معلومات واضحة عن الاستجابات اللازمة.

وأيد الوزراء الدعوة إلى تمويل منظمة الصحة العالمية والمبادرات الصحية الأخرى بما في ذلك المشتريات، والبحوث، واللقاحات، واللوجستيات الصناعية وتعزيز الرعاية العلاجية والنظم الصحية.

وتم الاتفاق على أن هذا الجهد سيتطلب تعزيز التنسيق بين جميع مؤسسات الاستجابة السريعة، ولاسيما المكتب الإقليمي الأفريقي لمنظمة الصحة العالمية، ومراكز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وجميع الشبكات العالمية مثل التحالف العالمي للقاحات والتحصين، والصندوق العالمي وآخرين. وأكد الوزراء مجدداً أنه لمواجهة التحدي المتمثل في تنسيق الاستجابة الصحية العالمية عبر مجالات اللقاحات، والبيانات، والبحوث، واقتناء الأدوية الأساسية والبنية التحتية الحيوية لـفايروس كورونا 19 مثل مجموعات الفحص وأجهزة التنفس الاصطناعي والأقنعة، يمكن إنشاء مركز مشتريات مركزي من أجل إدارة العملية بالعمل مع منظمة الصحة العالمية.

كما أيد الوزراء دعوة الاتحاد الأفريقي إلى ردّ منسق قاري على فايروس كورونا 19، بما في ذلك الجهود المبذولة لتعزيز الإنتاج العالمي وتحسين توفر المنتجات والمعدات الطبية. وقد أيدت الردود على فايروس كورونا 19 التي أعلنها مكتب مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي تنفيذ الاستراتيجية القارية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي وأفريقيا لمكافحة الأمراض والوقاية منها لتفشي فايروس كورونا 19، والتي يقودها فريق عمل أفريقيا لفايروس كورونا 19 (AFTCOR) ومنظومة إدارة الحوادث لمركز السيطرة على الأمراض في أفريقيا (CDC).

تخفيف عبء الديون والتحفيز الجبائي لجميع البلدان

وشدد الوزراء على العبء الثقيل الذي سيحدثه التباطؤ الاقتصادي العالمي على الاقتصاد الأفريقي، مع الحاجة الملحة إلى التحفيز المالي لاحتواء الأزمة. ورحبوا بدعوة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للدائنين الثنائيين الرسميين لتوفير الدعم للدول في هذا الوقت الذي وصل فيه الاقتصاد العالمي والأفريقي إلى حالة من الجمود. وينبغي أن يمتد هذا التخفيف إلى جميع البلدان الأفريقية ومن قبل جميع الدائنين خلال هذه الفترة الاستثنائية.

ولذلك، طالبوا الإطلاق العاجل والفوري لـ 100 مليار دولار أمريكي منها 44 مليار دولار أمريكي لتخفيف عبء الديون عن جميع البلدان الأفريقية. واقترح الوزراء أيضًا أنه إذا استمرت الأزمة، فقد تكون هناك حاجة إلى 50 مليار دولار إضافية لعملية إعادة البناء في عام 2021. وسيشمل ذلك استمرار التوقف عن أداء الفوائد.

ودعا الوزراء على وجه التحديد صندوق النقد الدولي إلى دعم الحاجة إلى موارد إضافية، مدركين أن صندوق النقد الدولي يخطط لمضاعفة الموارد المتاحة في إطار تسهيلاته التمويلية الطارئة. بالإضافة إلى ذلك، حث الوزراء الصندوقَ على توفير التمويل الإضافي الضروري حيث من المرجح أن تستمر الدول في طلب المزيد من الدعم من صندوق النقد الدولي على الأمد القريب.

وأخذاً في الاعتبار أن صندوق النمو والحد من الفقر يتطلب زيادة كبيرة في موارد القروض، دعا الوزراء أعضاء الصندوق الذين لا يحتاجون إلى حقوق السحب الخاصة لأغراض السيولة إلى استخدامها لتغذية حسابات القروض لصندوق النمو والحد من الفقر.

وبالنظر إلى الحاجة الملحة إلى الموارد، اقترح الوزراء صرف الـ 100 مليار دولار أمريكي على النحو التالي:

أ. بالنسبة للقطاع العام ، يوصي الوزراء باستخدام المدفوعات في ديون القطاع العام وأداء الفوائد، بما في ذلك السندات السيادية. وهذا من شأنه أن يوفر للدول مساحة مالية وسيولة فورية. وينبغي توزيع مبلغ الـ 44 مليار دولار أمريكي من خلال آلية عالمية (لغرض الإدارة الفعالة) لاستخدامها في خدمة الديون الخارجية إلى أن يتم استعادة الانتعاش الاقتصادي والتوصل إلى اتفاق مع الدائنين. وهذا من شأنه أن يضمن عدم التخلف عن السداد من قبل الدول بينما يوفر لها المساحة المالية اللازمة لمواجهة الأزمة.

ب. وكأداة ممكنة لدعم هذه العملية، وأيضًا لتوفير سيولة إضافية خاصة لشراء السلع الأساسية، والغذاء، والوقود، والأدوية، والتجهيزات الطبية الأساسية، حث الوزراء صندوق النقد الدولي على وجه الخصوص على زيادة توفر حقوق السحب الخاصة للبلدان الأفريقية على مدى عامين إلى ثلاثة أعوام قادمة. وهذا سوف لن يخدم فقط تسهيلات التخفيف من عبء الديون، بل سيوفر أيضًا السيولة التي تشتد حاجة البلدان والشركات إليها.

ولاحظ الوزراء أن متوسط حزمة الحوافز الاقتصادية التي أعلنت عنها البلدان الأفريقية تعادل 0.8 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، أو عُشر متوسط حافز البلدان المتقدمة، الذي بلغ 8 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

تخفيف السيولة للقطاع الخاص ولاسيما قطاعات الخدمات والسياحة وشركات الطيران

وشدد الوزراء على هشاشة القطاع الخاص، ولاسيما المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أكثر من 70 في المائة من القطاع الخاص في أفريقيا، كما شددوا على أهمية صناعات الطيران السياحي وقطاعات الخدمات الأخرى، ودعوا إلى بذل جهود خاصة لتلبية احتياجات هذه القطاعات. وأكدوا كذلك على الحاجة إلى صوت جماعي لشركات الطيران الأفريقية وضرورة الحفاظ عليها وحمايتها، بالنظر إلى مساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا.

ودعا الوزراء مجموعة العشرين والاتحاد الأوروبي وجميع مؤسسات تمويل التنمية إلى دعم إعادة التمويل وإعادة الجدولة وتنفيذ خطط الضمان وتيسير السيولة للقطاع الخاص في أفريقيا.

قد تتعرض أكثر من 50 مليون وظيفة للخطر إذا بدأنا في إغلاق قطاع الزراعة أيضًا. ولاحظ الوزراء أن الأزمة استمرت في التأثير على الوظائف وفرص العمل؛ وحتى الوظائف في القطاع الزراعي تتعرض للتهديد بشكل متزايد بسبب ارتباطها بقطاعي الخدمات والصناعة التحويلية. وأقر الوزراء أنه بينما تهدف مؤسسات تمويل التنمية إلى تكملة مصادر التمويل الأخرى، فإن جهودها لم تكن كافية لمواجهة التقلبات الدورية في الأزمات السابقة. ودعا الوزراء إلى تغيير هذه المقاربة وشجعوا مؤسسات تمويل التنمية على تسريع دعمها للقطاع الخاص، لاسيما المقاولات الصغيرة والمتوسطة، للتخفيف من أثر الأزمة.

وحث الوزراء مؤسسات تمويل التنمية على السماح بتأجيل بعض التسديدات وإنشاء آلية "التعافي بشكل أفضل" لإنقاذ الشركات والعمال من الإفلاس وحماية جهود التحول الاقتصادي السابقة، بحيث يكون الانتعاش أسرع وأفضل. وفي هذا الصدد، دعا الوزراء الاتحادَ الأوروبي على وجه الخصوص إلى استخدام ضماناته وتسهيلاته في إعادة التمويل التي تبلغ أكثر من 7 مليارات دولار، لدعم القروض والضمانات التجارية وإعادة جدولة الديون والفوائد للقطاع الخاص. ويمكن القيام بذلك كجزء من

تسهيلات السيولة التي أعلن عنها البنك المركزي الأوروبي، بدعم من بنك الاستثمار الأوروبي ومن خلال آليات ثنائية أخرى.

سياسة منسقة للبيئة التجارية

أشار الوزراء إلى أن التجارة ستظل جزءًا مهمًا من إطار الصمود وستحتاج أيضًا إلى أن تكون جزءًا من الاستراتيجية لتمكين البلدان من التعافي بشكل أسرع. ولتسهيل تسليم التجهيزات والإمدادات اللازمة لمحاربة فايروس كورونا 19، ومن أجل الحد من التأثير السلبي للجائحة على الاقتصادات الأفريقية، فإن الموانئ، وممرات النقل الأفريقية في جميع أنحاء القارة، تتطلب إجراءات تسهيل معززة ، بما في ذلك "الممرات الخضراء من أجل التخليص الجمركي السريع للتجهيزات الطبية، ودعم عمال النقل، وتدابير الحد من الروتين الجمركي.

ولهذه الغاية، طلب الوزراء من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي وجميع الشركاء تقديم الدعم في الإبقاء على التجارة مفتوحة، ودعوا البلدان إلى:

(أ) التعجيل بتعليق التعريفات الجمركية على واردات اللوازم الطبية الأساسية لمواجهة فايروس كورونا 19 ؛
(ب) توفير ممرات تجارية وإنسانية للسماح بالتجارة المستمرة؛
(ج) استخدام القنوات الدبلوماسية للحد من قيود التصدير من قبل بعض البلدان على المستلزمات الطبية لمواجهة فايروس كورونا 19.

كما دعا الوزراء البلدان إلى التعاون في دعم المساهمة الممكنة للقطاع الخاص الأفريقي في مكافحة فايروس كورونا 19 عن طريق:

(أ) التواصل الفوري حول التغييرات في الإجراءات الصحية وتنفيذ تلك الإجراءات بطريقة موحدة ؛
(ب) ضمان الحركة الدولية للخبراء الفنيين في مجال الصحة والتقنية ؛
(ج) مساعدة الشركات الأفريقية في الحصول على الملكية الفكرية الطبية الطارئة ؛
(د) تبادل المعلومات حول معايير الجودة الطبية للتعجيل بالفحص وتأكيد السلامة، بما في ذلك من خلال المنظمة الأفريقية للمقايسة ؛
(هـ) إطلاق شراكات مستعجلة بين القطاعين العام والخاص للإمدادات الطبية ؛
(و) السعي لإبقاء وصلات النقل مفتوحة.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين واضعي السياسات والمواطنين من الارتقاء بالمساءلة والفاعلية.

أقر الوزراء بأهمية وجود مرافق قوية للإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية وطلبوا من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل مع مشغلي الاتصالات لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها استخدام هذه المنصات لتحسين توفير المعلومات، ورفع مستوى الوعي بأهمية الإبعاد الاجتماعي، والأهم من ذلك، تقديم مساعدة أفضل استهدافا لأكثر الفئات ضعفا. كما يجب برمجة جميع هذه التدابير من خلال الميزانيات المفتوحة وعمليات التعاقد المفتوحة على أساس أفضل الممارسات، مع توفير فضاء أساسي للمجتمع

المدني الأفريقي والقطاع الخاص للمساعدة في تتبع تدفق الأموال من خلال ميزانيات مفتوحة، بهدف بناء الشراكات وضمان وصول الأموال إلى المستفيدين المقصودين.

بالإضافة إلى هذه التدابير الهادفة إلى دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص، هناك حاجة إلى توسيع شبكات الأمان الاجتماعي، بما في ذلك التحويلات الرقمية والنقدية والعينية، بهدف تعزيز المرونة في هذه الأوقات التي تعرف تراكم وتقاسم التوتر. ودعا الوزراء الشركاء في قطاع التكنولوجيا المالية في أفريقيا والعالم إلى المساعدة في تبسيط التكنولوجيا والخدمات المالية وأدوات التسليم الرقمي التي تهدف إلى معالجة حالة الطوارئ الحالية مباشرة.

وطلب الوزراء من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل مع القطاع الخاص للتخفيف من الصعوبات التي يواجهها القطاع، ولاسيما شركات الطيران والصناعات السياحية. وسيتطلب ذلك، من بين تدابير أخرى، إشراك القطاع الخاص في العمل على آليات ضمان التمويل.

الخطوات التالية

شدد الوزراء على أنه بحلول 12 أبريل 2020 ، يجب أن تكون التدابير التي طالبوا بها موجودة وجزءًا من نتائج الأحداث التالية، حيث سيصبح الدعم لأفريقيا رسميًا:

(أ) مبادرة الجهات المعنية في البنك الدولي، التي ستناقش خلال اجتماع لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي في 15 نيسان / أبريل 2020، للإعلان عن دعم إضافي للبلدان النامية ؛
(ب) مبادرة الجهات المعنية في صندوق النقد الدولي، التي سيتم تناولها في اجتماع اللجنة النقدية والمالية الدولية في 15 نيسان / أبريل 2020، لتقديم الدعم الاقتصادي الكلي إلى البلدان التي تواجه صعوبات.

وفي الختام، شكر الوزراء جميع المواطنين الأفارقة وعاملي العناية الصحية في الخطوط الأمامية على تضحياتهم وتفانيهم – أبطال القارة الحقيقيين.

لمزيد من المعلومات: https://www.uneca.org/vc-covid19-impact-africa